

كلمة معالى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى
فى الدورة السادس والاربعين لمجلس محافظى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية
المنعقدة من الفترة من 13-14 فبراير 2023
تحت عنوان " تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائى "

السيد/ ألفرو لاريو – رئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (إيفاد)
سعادة السفير/ رئيس مجلس المحافظين
السادة السفراء مندوبى الدول الاعضاء

السيدات والسادة الحضور

فى بداية الكلمة أتوجه بالشكر والإمتنان إلى السيد رئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية على دعوته الكريمة لجمهورية مصر العربية للمشاركة فى أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية والتي يدور موضوعها الرئيسى تحت شعار "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائى" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف الثانى للتنمية المستدامة للأمم المتحدة " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة"

كما يسعدنى بأسم الحكومة المصرية أن أنقل لسيادتكم تحيات الدولة المصرية قيادة وحكومة وشعبًا إلى جميع الدول المشاركة فى هذه الدورة وأن أنتهز هذه المناسبة لأشيد بالدور الذى يلعبه الصندوق فى القضاء على الفقر ومقاومة الجوع فى المناطق الريفية وعلى الدعم الدائم والمستمر من الصندوق لبرامج ومبادرات التنمية الزراعية والريفية وتغيير المناخ وقضايا المياه وغيرها. فضلاً عن تقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة بدولنا المختلفة وتوفير حياة أفضل للأسر الريفية

السيدات والسادة الحضور

مما لا شك فيه أن قطاع الزراعة يعتبر أحد أهم الركائز الرئيسية فى إقتصاديات الدول ومنها مصر، وفى هذا الإطار فقد أعلنت مصر إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر 2030 والتي تهتم بالنهوض بقطاع الزراعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقد ظهر هذا جليًا مؤخرًا من خلال إطلاق مصر المنصة الوطنية لبرنامج " نوفى " وذلك بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين والذى من بينهم الصندوق الدولى للتنمية الزراعية " إيفاد". هذا ويتضمن برنامج نوفى عددًا من المشروعات فى مجالات المياه، الغذاء، والطاقة وقد تم توقيع خطابات النوايا الخاصة بهذه المشروعات مع شركاء التنمية على هامش مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة المتعلق بالمناخ COP27 والذى عقد فى مدينة شرم الشيخ فى نوفمبر الماضى

السيدات والسادة

إن الدول النامية والإقتصاديات الناشئة لا تستطيع بناء أنظمة زراعية وغذائية مستدامة وتنفيذ هذه البرامج يستوجب أن تكون هناك برامج تمويل مبتكرة ومحفزة وميسرة ويتمشى ذلك مع إستراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) تتيح دعم وتعزيز التنمية الريفية والمساهمة في تحقيق نهضة إقتصادية وإجتماعية قائمة على الإستثمارات الزراعية وضرورة تمكين الشباب والنساء من العمل في مجال الزراعة وإيجاد الطرق والوسائل التي تسهل الوصول إلى هذا الهدف، وضرورة الإستفادة من مخرجات الوثيقة الوطنية لقمة نظم الغذاء للأمم المتحدة لمعرفة أولويات الحلول المتعلقة بزيادة قدرة صغار المزارعين على الصمود ومنها: مشروعات القيمة المضافة والتصنيع الزراعي، توفير تمويل تحفيزي لصغار المزارعين خاصة لمشاريع السيدات والشباب وتعزيز إستخدام التكنولوجيا الذكية مناخياً في الأراضي القديمة لتعظيم الإنتاجية الزراعية، وكذا تحسين الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية خاصة المياه، وكل هذه المجالات مطلوب أن يتم التوسع فيها خلال الفترات القادمة.

ما يشهده العالم من أزمات المعيشة المختلفة بداية من إنتشار فيروس كورونا المستجد ثم الصراع الروسي - الأوكراني بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي أدت إلى اضطرابات فى سلاسل الإمدادات وتأثر التجارة العالمية وإرتفاع أسعار المنتجات الغذائية والتي عانت منها الدول الغنية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص الأمر الذى قد تنفقون معنا فى الراى بضرورة تقديم كل وسائل الدعم خاصة للدول الأكثر تضرراً لمساعدتها على مجابهة تلك المشاكل وتحقيق الأمن الغذائى لشعوبها

السيدات والسادة الحضور

إن جمهورية مصر العربية قد إتخذت عدداً من الإجراءات الإستباقية لمجابهة تلك التحديات ومنها التوسع الرأسى وذلك بانتاج أصناف نباتية عالية الانتاجية وتحمل الجفاف والملوحة من المحاصيل الإستراتيجية وكذا التوسع الافقى من خلال استصلاح الاراضى الجديدة، فضلا عن إطلاق مبادرات تمويلية وتشجيع الانشطة الزراعية طويلة الاجل وبدون فائدة خاصة مشروعات تحديث الرى الحقلى والانتاج الحيوانى وخلافه الى جانب التوسع فى ميكنة الخدمات الزراعية وإنشاء الصوامع لزيادة السعات التخزينية للمحاصيل الإستراتيجية وبصفة خاصة لمحصول القمح والذرة.

السيدات والسادة

فى هذا الإطار أود الإشارة إلى أهمية مخرجات مؤتمر المناخ COP27 حيث تم الإقرار للمرة الأولى فى تاريخ المؤتمرات تغطية الخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ووضعها على جدول الأعمال، وإعتماد مقرر غير مسبوق ينشأ بموجبه " صندوق للخسائر والأضرار " لمواجهة تحديات المناخ خاصة فى الدول النامية، حيث

سيكون تمويل تعويضات الأضرار مختلفاً في تغطية التكاليف التي لا تستطيع الدول تجنبها أو التكيف معها .

وهنا نأمل من خلال العمل الجاد المشترك ودعم الصندوق الدولي أن نتوصل لألية تضمن إستمرار هذا المقرر وتوفير الدعم المالى اللازم لتمويل صندوق الأضرار لدعم الدول المتأثرة.

وفي ختام كلمتى أود التأكيد على أن جمهورية مصر العربية ستواصل جهودها من أجل الوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودفع السياسات نحو تحقيق المزيد من الجهد لرفع مستوى المعيشة لسكان الريف المصرى وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء وإدارة صندوق التنمية الزراعية الإيفاد نحو تحقيق الأمن الغذائى لشعوبنا الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته